# التكامل بين العلوم لدى أحمد بن مبارك السجلماسي اللمطي
## من خلال رسالته مقالة الصواب في بيان حال بين مزاب

ذ. مريم سهناوي
طالبة باحثة بكلية أصول الدين، تطوان
المغرب

**ملخص:**

تميز العلماء المسلمون على مر التاريخ بموسوعتهم وتبحرهم في شتى أصناف العلوم وتأليفهم فيها من قبيل الفقه، وعلوم القرآن، وعلوم الحديث، والتاريخ، والطب، والسياسة، والرياضيات، والفلك، واللغة وغيرها... وقد زخرت الحضارة الإسلامية بالعديد من العلماء خصوصا بالغرب الإسلامي الذين برعوا في هذه المجالات العلمية، وحازوا الموسوعية فيها فجسدوا من خلال تعدد تأليفهم في العلوم، أو تسخيرهم لعلوم شتى في خدمة مجال علمي محدد، نماذج للتكامل العلمي في الحضارة الإسلامية. ويعد الإمام أحمد بن مبارك السجلماسي اللمطي المتوفى سنة 1156 ه. من العلماء المعروفين بالموسوعية وكثرة التأليف في مختلف العلوم، من قبيل علم الكلام، وأصول الفقه، والفقه، والتفسير، واللغة العربية، والحديث، والمنطق، والتصوف، والطب، والتاريخ، كما تميز بقدرته على توظيف علوم شتى خدمة لمجال علمي محدد.

وفي هذا الباب، يهدف هذا البحث إلى بيان مكامن التكامل بين العلوم لدى أحمد بن مبارك السجلماسي من خلال دراسة مؤلفه "مقالة الصواب في بيان حال بني مزاب". ولتحقيق هذه الغاية، تم اعتماد المنهج الاستقرائي والتحليلي عبر تتبع العلوم التي وظفها ابن مبارك السجلماسي في مؤلفاته وتحديد العلاقات القائمة بينها، كما تمت دراسة وتحليل الشواهد التي اعتمدها في المقالة والمبينة لمضامين التكامل بين هذه العلوم. ولمقاربة الموضوع، ثم تنظيمه في مقدمة ومحورين وخاتمة. يتناول المحور الأول من هذا البحث بيان مفهوم التكامل المعرفي المعتمد في البحث، كما يبرز ترجمة مقتضبة لأحمد بن مبارك السجلماسي، مع الحديث عن التأليف المعتمد بالدراسة والغاية منه. أما المحور الثاني فيتناول العلوم التي وظفها السجلماسي خصوصا علم الكلام والفقه والسياسة الشرعية وعلوم الحديث والعلاقة القائمة بينها، كما يبين أهم مظاهر التكامل المعرفي لدى السجلماسي من خلال الشواهد المتضمنة بالتأليف.

مكن هذا البحث من التوصل إلى نتائج تبين اعتماد السجلماسي في تأليفه على التكامل العلمي استجابة لحاجة العلوم بعضها لبعض؛ كما يستشف من هذا العمل استحضار السجلماسي للعلوم التي تتجاذبها تخصصات علمية مختلفة في تناوله للقضايا المطروحة عليه، وقدرته في تناولها بناء على ما يقتضيه التكامل بين العلوم.

إن الناظر في تراث السجلماسي يجده غنيا بمؤشرات التكامل المعرفي بين العلوم الشرعية بشكل عام، سواء باستعماله لحقل علمي واحد هو الأساس، ثم تعضيده بشواهد وأمثلة أو لواحق من علم اخر، أو تداخل الحقول العلمية والمعرفية لإثراء النقاش في مسألة أو نازلة معينة. ومن خلال هذا البحث يمكن الخلوص إلى ضرورة الرجوع إلى تراث السجلماسي خاصة وغيره من علماء الغرب الإسلامي عامة قصد استنباط التكامل المعرفي من خلال تراثهم ومؤلفاتهم، لإبراز التكامل بين العلوم في الحضارة الإسلامية.

**مقدمة:**

عُرف العلماء المغاربة على مر التاريخ بموسوعيتهم وغزارة علمهم، وتميزوا في هذا الباب عن نظرائهم في بقاع العالم الإسلامي. وقد تجلى ذلك في تنوع تأليفهم في علوم شتى من قبيل علم الكلام والفقه والحديث والتفسير وغيرها من العلوم الشرعية. وكان ممن عُرفوا في هذا المجال، أحد أعلام سجلماسة الكبار الإمام أحمد بن مبارك السجلماسي اللمطي المتوفى سنة 1156ه.

وقد عرف السجلماسي خلال القرن الثاني عشر الهجري بغزارة علمه وبتنوع تآلفيه في شتى مجالات العلوم الشرعية كالعقيدة أو علم الكلام وأصول الفقه والتفسير واللغة العربية والحديث والمنطق والفقه والتصوف؛ كما تميز بقدرته على توظيف علوم شتى خدمة لمجال علمي محدد. هذا الزخم المعرفي الذي عرف به السجلماسي وقدرته على التأليف في مجالات علمية كثيرة إضافة إلى قدرته على الجمع بين علوم شتى في مؤلف واحد كما هو الشأن في مؤلفه " مقالة الصواب في بيان حال بني مزاب "، يحيل على إمكانية حضور التكامل بين العلوم لدى هذا العالم.

وفي هذا السياق، يأتي هذا البحث للإجابة على السؤال المحوري الآتي: ما هي تجليات التكامل بين العلوم لدى أحمد بن مبارك السجلماسي من خلال مؤلفه "مقالة الصواب في بيان حال بني مزاب"؟

يهدف هذا البحث لدراسة وتحليل مكامن التكامل بين العلوم لدى أحمد بن مبارك السجلماسي؛ من خلال مؤلفه المذكور، وذلك بغية بيان موسوعية السجلماسي وقدرته على توظيف شتى العلوم في معالجة قضية ذات طابع اجتماعي وفقهي.

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والتحليلي عبر تتبع العلوم التي وظفها ابن مبارك السجلماسي في مؤلفه، كما تمت دراسة وتحليل الشواهد التي اعتمدها في المقالة والمبنية لمضامين التكامل بين هذه العلوم.

ينتظم هذا البحث، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، وفق محورين، يضم المحور الأول مباحث تروم بيان مفهوم التكامل بين العلوم المعتمد في هذه الدراسة، والتعريف بأحمد ابن مبارك السجلماسي، إضافة إلى التعريف بمؤلفه موضوع الدراسة وهو مقالة الصواب في بيان حال بني مزاب. في حين يضم المحور الثاني مبحثين يصبو الأول إلى بيان موسوعية السجلماسي والعلوم التي وظفها في مؤلفه، كما يبين المبحث الثاني مكامن وتجليات التكامل بين هذه العلوم لدى السجلماسي.

**المحور الأول: التعريف بالتكامل بين العلوم، وبالعلامة السجلماسي ومؤلفه**

يهدف هذا المحور إلى تحديد مفهوم التكامل بين العلوم الذي سيتم استخدامه في هذه الدراسة، استنادا إلى دراسة مفاهيمية لهذا المصطلح. كما يبرز هذا المحور ترجمة مقتضبة للعلامة السجلماسي تبين مراحل من حياته وتعليمه وتظهر جزءا من حياته العلمية. كما يسعى هذا المحور إلى التعريف بمؤلفه "مقالة الصواب في حال بني مزاب موضوع هذه الدراسة" من خلال بيان دواعي تأليفه وموضوعه.

**المبحث الأول: مفهوم التكامل بين العلوم**

لقد حظي مفهوم التكامل بين العلوم أو التكامل المعرفي باهتمام كبير من طرف المفكرين في شتى الحقول العلمية، ويرجع ذلك إلى انفتاح العلوم على بعضها البعض، مع الاستفادة منها خدمة للإنسانية. فالعلوم في سابق عهدها كانت متداخلة ومتكاملة وممتزجة فيما بينها، حتى لم يكن بينها فاصل يحدد الإطار الخاص بكل علم، وبعد انفصال العلوم واستقلالها بذاتها، تم وضع قواعد ومناهج خاصة بها تتماشى مع طبيعتها؛ وهذا ما نتج عنه نوع من التأثير والتأثر بين العلوم بشكل عام.

ويعد التكامل بين العلوم من المفاهيم الخلافية التي يكتنفها نوع من اللبس والضبابية، نظرا لتعدد استعمالاتها كل من زاوية اشتغاله وحقله المعرفي الذي ينتمي إليه، مما نجم عنه نوع من الاضطراب في دلالة مفهومه. فعلى مستوى العلوم الإنسانية، عرف التكامل بين العلوم على أنه "عملية الجمع والتوازن بين المعرفة والمهارات والمفاهيم المختلفة للتوصل إلى فهم شامل ومتكامل لموضوع معين، كما يشمل أيضا القدرة على ربط المفاهيم والمعارف المختلفة ببعضها البعض وتطبيقها لحل المشكلات العملية في الحياة اليومية"[1]. فهذا يحيل إلى كون التكامل بين العلوم الإنسانية يقوم بالأساس على "تضافر هذه العلوم لدارسة وتحليل مشكلة ما من جميع الجوانب سواء النفسية، أو الاجتماعية، أو التاريخية، أو الجغرافية، والدينية، واللغوية مع ضمان استفادتها من التخصصات الدقيقة لهذه العلوم"[2]؛ إذن فالتكامل بين العلوم ليس مجرد عملية معرفية فقط، بل هي عملية تقوم على تفكيك الإشكالات المطروحة من جميع الجوانب المتدخلة فيها.

أما على مستوى العلوم الشرعية، "فيبدأ (التكامل بين العلوم) من تكامل خاص على مستوى المادة العلمية الواحدة، ثم يمضي إلى تكامل عام على مستوى مادتين علميتين؛ كالفقه والأصول... ثم يرتقي إلى تكامل أعم بين جميع المواد العلمية التي تنتمي إلى مجال واسع، مثل الفقه والأصول والحديث والتفسير، ثم يصل إلى حد التكامل بين جميع المجالات العلمية"[3].

ويتميز التكامل بين العلوم الذي ميز علماء الإسلام بكونه يتحقق على مستوى "التكامل في التحصيل، التكامل في التأليف، التكامل في التقويم، التكامل في المنهج، التكامل على مستوى الأفراد والجماعات"[4]. وهذا التكامل يتجلى في تعدد تأليفهم في العلوم، أو بتسخيرهم لعلوم شتى في خدمة مجال علمي محدد، أو بتوظيفهم لمناهج مخالفة في علم واحد، ولهذا قال الغزالي في ضرورة حصول التكامل بين العلوم : "على المعلم ألا يبدع فنا من فنون العلم، ونوعا من أنواعه إلا وينظر فيه نظرا يطلع به غايته ومقصده وطريقته، ثم إن ساعده العمر وواتته الأسباب طلب التبحر فيه، فهذه العلوم كلها متعارفة مترابطة بعضها ببعض"[5].

وقد أطلق على التكامل بين العلوم عدة تسميات من بينها: التداخل بين العلوم، التفاعل بين العلوم، الخلط بين العلوم، المزج بين العلوم، التعاون بين العلوم، الارتباط بين العلوم، الامتزاج بين العلوم، الاشتباك بين العلوم، الموسوعية وغيرها من المصطلحات.

فقد "نشأت حقيقة التكامل المعرفي في التراث الإسلامي مستمدة أصالتها من حقيقة الموسوعية التي ميزت العلماء المسلمين سواء من خلال مختلف العلوم التي ألفوا فيها، أو استحضارهم لدقائق مختلف العلوم في تناولهم لقضية علم معين"[6] فالتكامل هنا لا بد أن يشير إلى الموسوعية، "فالموسوعية تفيد في أن يكون المسلم ملما بعلوم الإسلام التي تمكنه من تحقيق غاية الحياة، وتحقيق مبلغ العلم الذي يصبو إليه، وتحقيق الاستفادة من كل عناصر الكون المسخر له"[7] كما أن الموسوعية هي "الإلمام بعلوم متعددة في مقابل الاقتصار على التخصص الدقيق"[8].

ويمكن القول بأنه يمكن تعريف التكامل بين العلوم لدى عالم من العلماء على أنه شكل من أشكال الموسوعية، التي تتجلى "إما في تآليفه المنطوية تحت مجالات مختلفة وعلوم متعددة كالعلوم الحقة والعلوم الإنسانية وعلوم الدين. وإما في استحضاره لهذا التداخل وأدق التفاصيل المتعلقة بعلم من العلوم أثناء تأليفه في علم معين"[9].

**المبحث الثاني: التعريف بأحمد بن مبارك السجلماسي**

هو أبو العباس[10]، أحمد بن مبارك بن محمد بن علي السجلماسي، اللّمَطي[11] (نسبة إلى لمط وهي قرية بالمدينة العامرة من سجلماسة)، البكري، الصديقي، يصل نسبه بسيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه، المالكي[12]، المدرس بفاس[13].

ولد في حدود التسعين وألف (1090هـ) ببلده سجلماسة[14]، وبها تعلم على أحد أخواله أحمد الحبيب العماري الذي اشتهر فيما بعد بالصلاح والورع[15]. وحسب ما وقفت عليه من خلال "رسالة في تعلق الصفات" والتي ألفه ابن مبارك وهو ابن 24 سنة، وتم الفراغ

من تصنيفها سنة 1112هـ، فإن الراجح أنه ولد سنة 1080هـ، هو على خلاف ما ذهب إليه أغلب من ترجم له بتقديرهم أن ولادته كانت سنة 1090هـ.

كان السجلماسي يحترف الكسب من الماشية والحراثة، ويبيع بالدين إلى أجل، ويحرس درهمه ويتنافس في الدراهم ويصلح[16]. وسعيا إلى طلب العلم من منابعه، رحل السجلماسي إلى فاس ليأخذ العلم على شيوخه[17]، ودخل المدينة عام (1110هـ)، فأخذ عن سيدي محمد القسنطيني (ت1116هـ)[18]، والحاج أحمد الجرندي (ت1125هـ)[19]، وسيدي محمد المسناوي (ت1136هـ)[20] الذي أجازه إجازة عامة. وقرأ النحو عن سيدي عبد السلام الحلوي، وأجازه في رواية البخاري الوجيه سيدي علي الحُرَيْشي (ت1143هـ)[21].

وفي نفس المدينة اتصل بشيخه سيدي عبد العزيز الدباغ (ت1131هـ)[22]، فأخذ عنه علوم الظاهر والباطن، فغلبت محبة شيخه عليه، الشيء الذي جعله ينصاع له[23].

تتلمذ على يد السجلماسي عدد كثير من الطلبة الذين برزوا في فنون شتى، تدريسا وتصنيفا، وذلك راجع بالأساس إلى الحلقات العلمية المتنوعة التي عرف بها بن مبارك. فكانوا خير خلف لخير سلف. ونذكر من بينهم: أحمد بن حسن المكودي (ت1170هـ) [24] المعروف بـ "الورشان"، أحمد بن عبد العزيز الهلالي (ت1175هـ)[25]، إدريس العراقي الفاسي (ت1183هـ)[26]، محمد بن الحسن البناني (ت1194هـ)[27]، محمد التاودي بن الطالب ابن سودة المُرِّي (ت1209هـ)[28] وغيرهم كثير لا يسعنا المقام لذكرهم جميعا.

عرف أحمد بن مبارك السجلماسي بغزارة علمه، وكثرة تصانيفه في علوم جمة، حيث كان رحمه الله "شيخا متبحرا وإماما حجة ومتصدرا انتهت إليه الرئاسة في جميع العلوم واستكمل أدوات الاجتهاد على الخصوص والعموم فكان له باع طويل، وتبحر في البيان والأصول والحديث والقراءات والتفسير". غير أن الذين ترجموا له لم يستوعبوا جميع مصنفاته، واقتصروا على البعض منها من باب الاختصار؛ وفي هذا المقام سأكتفي بذكر بعض مصنفاته:

- رسالة في تحقيق المسألة لأبي حامد الغزالي في قوله: "ليس في الإمكان أبدع مما كان"[29].
- تكرير سورة الإخلاص عند الختام[30].
- المقالة الوافية في شرح القصيدة الدالية[31].
- رسالة في بيان بقاء الثواب لقارئ القرآن على كل حرف منه[32].
- رسالة في الفرق بين الموازنة عند علماء الحديث، والموازنة عند المعتزلة[33].
- رسالة في الدلالات[34].
- تقييد في قول الشيخ خليل: وخصصت نية الحالف[35].

توفي بن مبارك بالطاعون يوم الجمعة ثامن عشر جمادى الأولى[36]، أو يوم ثاني عشر من جمادى الأولى[37]، وقيل يوم التاسع عشر من جمادى الأولى[38]، ولكن الملاحظ والغريب على غير عادة المترجمين، اختلافهم حول سنة وفاته رحمه الله، بين من رجحها إلى (1155هـ)[39]، وبين من اعتبرها سنة (1156هـ)[40].

### المبحث الثالث: التعريف بالمؤَلف

ألف أحمد بن مبارك السجلماسي رسالة "مقالة الصواب في بيان حال بني مزاب" من أجل الرد على سؤال طرح عليه من قبل علماء وهران، بعد أن عدموا أمهات الفقه المالكي المعتمدة، في نازلة منع زواج المرأة السنية من أهل الأهواء.

وجاءت الرسالة في شأن رجل خارجي إباضي من قبيلة بني مزاب تزوج بامرأة مالكية من وهران ومكث معها ثلاث سنين، ثم تبين بعد ذلك أمر انتمائه المذهبي بعد أن توجه إلى عامل بلده لقضاء بعض الأغراض، فتعرف العامل على انتسابه لبني مزاب وانتمائه للإباضية. فرفع أمره إلى أمير البلد، فأمر الحاكم القاضي بعزل زوجته عنه وفسخ عقد نكاح الرجل المزابي من زوجته. وعلى الرغم من أن الحكم بفسخ عقد النكاح قد صدر من أمير البلد، فإن القاضي أبى إلا أن يرفع هذه المسألة إلى علماء البلد ليشركهم في بيان حكم الشرع فيها ويستأنس برأيهم في موقف الفقه المالكي منها. فتم إحضار الرجل المزابي وقد أقر بالتوحيد وبالرسالة المحمدية ورضي عن جملة من الأصحاب، وبكونه يدين بمذهب مالك. واستفتوا السجلماسي في الأمر وعلى هذا الأساس جاءت الرسالة معالجة للمسألة.

وذهب السجلماسي في هذه النازلة إلى بيان أصل بني مزاب الذين ينتسب إليهم الرجل، وأنهم إباضية من الخوارج، وهم من أهل الأهواء. وقد أفتى السجلماسي بصحة فسخ نكاح المزابي من زوجته المالكية، وبنى دليله على أن التوبة التي صدرت منه لا تفيد في صحة النكاح ولو كان صادقا فيها، إذ يشترط في التوبة أن تكون قد وقعت قبل عقد النكاح، أما بعده فلا تنفعه لأن العقد الواقع يدخل في باب الأنكحة الفاسدة.

والرسالة تم تحقيقها من طرف حسن حافظي علوي، ونشرتها مجلة هيسبريس تمودا العدد 46، سنة 2011م. وقد اعتمد فيها على نسخة يتيمة محفوظة ضمن مجموع بالخزانة الحسنية بالرباط، تقع في ست ورقات من الصفحة 219أ إلى الصفحة 225ب.

### المحور الثاني: تجليات موسوعية السجلماسي والتكامل بين العلوم لديه

يبين هذا المحور أبرز تجليات موسوعية السجلماسي وإلمامه بالعلوم المختلفة، حيث يسرد المبحث الأول العلوم التي استخدمها السجلماسي في مؤلفه والشواهد الدالة عليها من قبيل علم الكلام والفقه وعلم الحديث والسياسة الشرعية. كما يبرز المبحث الثاني تجليات التكامل بين هذه العلوم وكيف وظفها السجلماسي في مؤلفه بطريقة متناسقة قصد الإجابة على المسألة المطروحة عليه.

### المبحث الأول: تجليات موسوعية السجلماسي

وظف السجلماسي علم الكلام في مؤلفه، حيث تناول باب الفرق الكلامية من أجل التأصيل لتصنيف قبيلة بني مزاب وتحديد نسبتهم إلى الخوارج من غيرها. حيث قال: "اعلم إنه قد بلغنا أن بني مزاب ينتمون إلى الاباضية من الخوارج، ويدينون ببغض عثمان رضي الله عنه، ويقولون العبد يخلق أفعاله، وينفون صفات المعاني ويتبعون في الفروع الطائفة الوهبية"[41].

وقام بالاستدلال بأقوال العلماء المتخصصين في هذا الباب من أبواب علم الكلام كالاسفرايني، من أجل التعريف بفرق الخوارج وخصوصا الإباضية، والحفصية والحارثية، وقد بين معتقداتهم، ومذهبهم في الأنكحة وغيرها، حيث قال: "الفرقة السادسة الاباضية، وهم أتباع عبد الله بن أباض، ثم هم فيما بينهم فرق وكلهم يقولون إن مخالفيهم من فرق هذه الامة كفار لا مشركون ولا مؤمنون، ويجوزون شهادتهم، ويحرمون دماءهم في السر ويستبيحونها في العلانية، ويجوزون مناكحتهم، ويثبتون التوارث بينهم"[42].

ومن أبواب علم الكلام المشهورة التي استعملها السجلماسي في مؤلفه كذلك، باب التكفير، حيث فصل في هذا الباب من أجل بيان حقيقة كفر أهل الأهواء، وما له من تبعات في الحكم بكفر بني مزاب. وقد ذكر في هذا الباب أنواع أهل الأهواء من حيث الحكم عليهم فقال "ومن أهل الأهواء ما يكون اعتقادهم كفرا صريحا، فلا يختلف في تكفيرهم .ومنه ما هو خفيف لا يؤول بمعتقديه إلى الكفر إلا بالتركيب، وهو أن يلزم على قوله ما هو أغلظ منه، وعلى ذلك الأغلظ ما هو أغلظ حتى يؤول به ذلك الأغلظ إلى الكفر، فهذا لا يكفر به بإجماع. والكفر بالله هو التكذيب برسول الله صلى الله عليه وسلم، أو بشيء مما جاء به على الله مضادا للإيمان الذي هو المعرفة بالله والتصديق به وبرسوله وبكل ما جاء به من عند الله. فال يجتمع الكفر والإيمان في محل واحد لتضادهما، وهما من أفعال القلوب، فلا يعلم أحد كفر أحد ولا إيمانه قطعا لاحتمال أن يضمر خالف ما يظهر كالمنافقين والزنادقة وشبههم إلا بالنص من صاحب الشرع على كفر أحد وإيمانه، أو يظهر عَقَدَهُ عند المناظرة والمجادلة والمباحثة لمن ناظره أو باحثه حتى يعلم منه بالضرورة بأنه معتقد لما يجادل عليه من كفر أو يصدر منه ما يدل على الكفر"[43]

وأضاف قائلا: "والذي يدل على الكفر وجهان باتفاق، أحدهما أن يُقر على نفسه بالكفر؛ والثاني أن يفعل فعال أو يقول قول قد ورد السمع والتوقيف بأنه لا يكون الا من كافر فيصير بذلك علامة على الكفر وإن لم يكن كفرا في نفسه؛ وذلك نحو استحلال شرب الخمر وغصب الاموال واستباحة القتل والزّنى والسرقة وعبادة شيء من دون الله، ونحو الاستخفاف بالرسول، وجحد سورة من كتاب الله وأمثال ذلك مما ورد التوقيف فيه أنه لا يكون إلا من كافر. ووجه عليه طريق ثالث على اختلاف، وهو أن يقر على نفسه باعتقاد مذهب يسد المعرفة بالله، كنحو ما يعتقده القَدَرية والمعتزلة والخوارج والروافِض، فقيل إنهم يُكفرون بذلك، وهو الذي يدل عليه قول مالك في هذه الرواية حسبما ذكرناه، وقوله في آخر كتاب الجهاد من المدونة إنهم يُستَتَابُون، فإن تابوا وإلا قتلوا لأن هذا هو حكم المرتد"[44].

وقد ذكر ابن المبارك أنواع الفرق الكلامية من حيث الحكم عليها بالكفر، فذكر المجمع على كفرها وهي عشرون فرقة؛ وذكر المجمع على عذم كفرها وهي الشيعة، كما بين القسم الثالث منها وهي المختلف في كفرها من عدمه بين علماء الكلام "كالقَدَرية والإباضية وبقية اثنين والسبعين فرقة. وقد بسط الكلام عليهم أبو المظفر طاهر بن أحمد الإسفرايني. فقال ابن رشد: ذهب أكثر العلماء إلى تكفيرهم. وقال عياض: أكثر الفقهاء والمتكلمين على عدم تكفيرهم؛ وتوقف آخرون. وإلى هذا التوقف ذهب القاضي الباقلاني إمام أهل التحقيق، وقال: هذه المسألة من المعوصات إذا القوم لم يصرحوا بالكفر وإنما قالوا قولا يؤدي إليه. واضطرب قوله في المسألة على نحو اضطراب قول إمامه مالك بن أنس رضي الله عنهما، وأكثر قولهما الميل إلى عدم التكفير. وكذلك اضطرب قول شيخه الشيخ أبي الحسن الأشعري وأكثر قوله عدم التكفير .وكذلك اضطرب فيها قول إمام الحرمين في أجوبته لأبي محمد عبد الحق الصقلي"[45].

وانتقل ابن مبارك في معرض كلامه إلى باب آخر من أبواب علم الكلام وهو باب التوبة، حيث ذكر ما يلزم هذه الفرق من التوبة، وقال في ذلك " وأما أهل الأهواء الذين هم على الإسلام العارفين بالله غير المنكرين له مثل القَدَرية والإباضية، وما أشبههم ممن هو على غير ما عليه جماعة المسلمين والتابعين لرسول الله صلى الله عليه وسلم من البدع والتحريف لكتاب الله عز وجل وتأويله على غير تأويله، فأولئك يُستَتَابُون أظهروا ذلك أو أسروه فذلك سواء، لأن إظهارهم ذلك إسرار وإسرارهم إظهار فهم يستتابون، فإن تابوا وإلا ضربت أعناقهم لتحريفهم كتاب الله، ومخالفتهم جماعة المسلمين والتابعين لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولأصحابه بإحسان. وبهذا عملت أئمة الهدى وعمر بن عبد العزيز، والرأي فيهم أن يستتابوا فإن تابوا وإلا عرضوا على السيف وضربت فمن مات منهم على ذلك فماله لورثته لأنهم مسلمون، وإنما قتلوا لرأيهم السوء".[46]

وبعد انتهائه من تناول مباحث علم الكلام الكبرى، انتقل السجلماسي إلى الحديث في علم الفقه، حيث تناول مسألة صحة فسخ نكاح المزابي من عدمها. واتبع في هذا الباب ما قاله المالكية وما استدلوا به في مذهبهم الفقهي في مسائل الأنكحة، حيث استدل على ذلك بقول الشيخ الحطاب: "وقال الشيخ الحطاب :وأما الفاسق بالاعتقاد فقال مالك: لا يزوج من القدريّة، ولا يزوجون. قال ابن عبد

السلام إنه يفسخ. وقال في التوضيح: هذا لمالك في الموازية ولا يتأتى هنا توقف الشيخ المتقدم في الفاسق بجوارحه، لأن هذا لا يؤدي إلى فسخ كثير من الأنكحة. ويشارك القدري من يساويه في البدعة. وقال في المسائل الملقوطة قال مالك: ولا تزوج إلى القَدَرية. يعني أنه يفسخ النكاح الواقع بينهم وبين أهل السنة، وهذا على القول بتكفيرهم. وأما على القول بتفسيقهم فهم أشد من الفاسق بالجارحة لأن المبتدع يجر الزوجة إلى اعتقاده الفاسد"[47].

وربط السجلماسي بين علم الكلام وعلم الفقه في بيان تأثير توبة المزابي على الحكم الفقهي على نكاحه، حيث قال السجلماسي "والتوبة التي صدرت من المزابي في زعمه لا تفيد في صحة النكاح إلا لو كانت واقعة منه قبل عقد النكاح، أما بعده فلا تنفعه ولو كان صادقا فيها، لأن العقد وقع فاسدا. فكيف وهو إنما ادعى التوبة بعد فسخ نكاحه على ما بلغنا"[48]. وبهذا يتضح أن توقيت تصريح المزابي بتوبته لعبت دورا مهما في فسخ العقد.

واسترسل ابن مبارك في الحديث عن هذه النازلة، من خلال بيان صحة أمر الحاكم بفسخ عقد النكاح. وتناول هذه المسألة من باب علم السياسة الشرعية وأحكامها، مبينا قول العلماء في تصرفات الحاكم المتغلب الذي تجاه الفرق الكلامية من اهل الأهواء. وقال مستدلا بكلام الونشريسي في المعيار "سئل الشيخ أبو القاسم السيوري رحمه الله تعالى عن قوم من الاباضية تمسكوا بمذهب الوهبية، وهم طائفة من الرافضة بالمغرب، وسكنوا بين أظهر المسلمين، يظهرون بدعتهم. فاستولى الآن على البلد من أخمد ذكرهم وغلب عليهم، وأراد هدم مسجد كانوا يصلون فيه وفسخ أنكحتهم المتقدمة، لأن الرجل الوهبي كان يتزوج المرأة المالكية لتقوى شوكته بمصاهرة أهل السنة، وأراد هذا المتولي سجنهم وضربهم حتى يرجعوا إلى مذهب مالك فهل له ذلك أم لا؟ فأجاب: أما هدم المسجد الذي كانوا يصلون فيه فلا لكن يخلى منهم ويعمر بأهل السنة، والنكاح الذي أحدثوه من نسائنا يفسخ، وسجنهم وضربهم إن لم يتوبوا من الأمر الحق ويردون إلى مذهب أهل السنة. ومن قدر على ما ذكرناه فيلزمهم فعل ذلك إذا كانت قدرته ظاهرة، ولا يتركون يخالطون الناس والله الموفق للصواب انتهى. ولقد بلغنا أنهم إباضية في الاعتقاد، وهبية في الفروع، وحينئذ فنازلة السؤال في فسخ النكاح هي نازلة السيوري والله أعلم"[49].

ومن العلوم التي وظفها السجلماسي في مؤلفه علم الحديث. وقد تناول هذا العلم الشريف في بيان الروايات المتعددة لحديث افتراق الأمة على اثني وسبعين فرقة. وبين الصحيح والموضوع من هذه الروايات وقول المحدثين في هذا الباب. واستشهد في ذلك بالقول: "قال الحافظ السيوطي في الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة حديث تفرق الأمة على ثالث وسبعين فرقة. أخرجه أبو داود والترمذي والحاكم وابن حبان والبيهقي، وصححوه من حديث أبي هريرة وغيره. وقال الحافظ السيوطي أيضا في الجامع الصغير: {افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة وتفرقت أمتي وتفرقت النصارى على اثنين وسبعين فرقة وتفرقت أمتي على ثالث وسبعين فرقة} ونسبه فيه لابن عدي عن أبي هريرة وزاد المناوي في شرحه نسبة للحاكم والبيهقي. ثم قال المناوي قال الزين العراقي: أسانيده جياد. ورواه الحاكم من عدة طرق وقال: هذه أسانيد تقوم بها الحجة وعده السيوطي من المتواتر"[50].

وعضد ذلك بكلام ابن الجوزي في كتاب تلبيس إبليس "عن أبي هريرة رضي عنه أن رسول صلى الله عليه وسلم قال فذكر الحديث بلفظ الجامع الصغير. ثم قال الترمذي: هذا حديث صحيح. وفي بعض طرقه {كلهم في النار إلا ملة واحدة} إلى آخر كلامه..."[51] وذكر ابن مبارك أن الحديث في صيغته هاته يدخل في باب الموضوعات بقوله: "وتبعهم على ذلك أبو القاسم البرزلي في نوازله، وخفي عليهم جميعا أن ابن الجزري عدها من الموضوعات وتبعه الحافظ السيوطي في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ونصه: حديث أنس مرفوعا {تفرقت أمتي على سبعين أو إحدى وسبعين فرقة كلهم في الجنة إلا واحدة. قالوا يا رسول الله ما هم؟ قال الزنادقة وهم القَدَرية}، موضوع، والحديث المعروف {واحدة في الجنة وهي الجماعة}"[52].

يتضح من خلال ما سبق ذكره، أن السجلماسي تميز بموسوعية شاملة برزت في المامه الكبير بعلوم شرعية مختلفة، وبأبوابها المتنوعة كما هو الشأن في علم الكلام والفقه والحديث والسياسة الشرعية. وقد تناول النازلة المعروضة عليه من زوايا علمية مختلفة في حين أنها مسألة فقهية أساسا، وهو ما يحيل على وجود التكامل بين العلوم لدى هذا العلم.

## المبحث الثاني: تجليات التكامل بين العلوم لدى السجلماسي

يمكن تعريف التكامل بين العلوم على أنه عملية يتم فيها الجمع والربط بين مجالات المعرفة المختلفة وتحقيق التوازن والتعاون بينها وذلك بغية التوصل إلى فهم شامل ومتكامل لموضوع معين وتطبيقها لحل المشكلات العملية في الحياة العامة. يتجلى هذا المعنى بشكل واضح لدى السجلماسي في مؤلفه موضوع هذه الدراسة، حيث سخر مجالات معرفية متعددة من أجل حل إشكالية واقعية واجتماعية.

من أجل الإجابة عن السؤال الذي طرح عليه، والمتعلق بصحة قرار القاضي بفسخ عقد نكاح رجل من بني مزاب من امرأة سنية بأمر من الحاكم، قام السجلماسي بتسخير التكامل بين العلوم من أجل إصدار فتواه حول هذه الإشكالية الاجتماعية والفقهية والسياسية.

ابتدأ السجلماسي بتسخير علم الكلام من أجل تحديد الفرقة الكلامية التي ينتمي إليها بنو مزاب، حيث أسس لانتمائهم إلى الإباضية من الخوارج، وبين ما تتميز به هذه الطائفة من معتقدات وما يشوب فكرها من اختلالات. وبين من خلال المامه بقضايا الفرق الكلامية، الاختلافات التي تميزهم عن غيرهم من الفرق الأخرى وكذا الأمور المشتركة بينهم وبين غيرهم من الفرق قصد بيان أحوالهم، لما سيترتب عن ذلك من حكم عليهم بانتمائهم إلى أهل الأهواء من الفرق الضالة. واسترسل السجلماسي في تحليله للقضية المعروضة عليه بأن أصل لحكم تكفير هذه الطائفة، وبين الاختلافات الحاصلة بين كبار العلماء في تكفيرهم من غيرها، مستعينا بإلمامه بمباحث علم الكلام المختلفة، وذلك قصد التفصيل في الحكم على بني مزاب بكونهم خارجين عن الملة. كما فصل السجلماسي في إمكانية توبة هذه الطائفة مما هم عليهم من مخالفات، وما يتبع ذلك من الأحكام المرتبطة بإقامة حد القتل عليهم والصلاة معهم وعليهم، والمعاملات الشرعية معهم من أنكحة وأشرية وغيرها.

واستخدم السجلماسي خلاصة ما وصل إليه من استعماله لمباحث علم الكلام من أجل الجواب على صحة فسخ نكاح المزابي من المرأة السنية، حيث أن اشتراك المزابيين مع القدرية في بعض معتقداتهم، جعل حكم مالك بفسخ أنكحتهم من أهل السنة، ينسحب على حكم فسخ عقد المزابي من السنية. كما أسس السجلماسي للحكم الفقهي المرتبط بعقد النكاح، من خلال إلمامه بعلم الفقه واستيعابه الكبير لدقائق أموره، حيث أصل لحكم عقد النكاح الحاصل بين المزابي والسنية قبل حدوث النازلة التي هو بصدد الجواب عنها. فاعتبر عدم توبة المزابي سببا في فساد عقد النكاح منذ وقوعه، متجاوزا السؤال المطروح حول صحة فسخ النكاح بعد اعلان المزابي توبته أمام الحاكم. وهذا يدل على استخدام السجلماسي لعلم الكلام وعلم الفقه من أجل الحكم على القضية الواقعة بين يديه بما يبين الحكم الفقهي السليم في هذه القضية الاجتماعية.

ولم يكتف السجلماسي بالجواب عن النازلة التي عرضت عليه، بل سخر موسوعيته وعلمه الغزير من أجل التأصيل لمثل هذه النوازل والأحكام المرتبطة بها. وذكر الاحكام الفقهية المرتبطة بالتعامل مع هذه الطائفة خصوصا في ضرورة فسخ أنكحتهم من نساء السنة. كما أبرز ما يجب على الحاكم المتغلب القيام به في مواجهة هذه الطائفة من باب السياسة الشرعية من اخلاء مساجدهم وسجنهم وضربهم. ودل هذا على الترابط بين الفقه والسياسة الشرعية لدى السجلماسي وتسخيره للعلمين من أجل بيان حكم التعامل مع الطائفة المزابية.

واستمر السجلماسي في تناوله للقضية المعروضة عليه، حيث أصل للحديث النبوي الدال على افتراق الأمة إلى اثنين وسبعين فرقة، لكونه أصل تحديد الفرق الكلامية وتصنيفها وجزائها في الأخرة، فسخر المامه بعلوم الحديث من أجل بيان صحة هذا الحديث وأوجه روايته، واسناده، وبيان الصحيح من الموضوع في لفظه وروايته لما لهذا الحديث من أثر في تكفير طوائف المسلمين والحكم عليهم.

واسترسل السجلماسي في الحديث عن الطوائف من أهل الأهواء، حيث فصل في الطوائف الخارجة عن الملة المحكوم عليها بالكفر البواح، والفرق المجمع على عدم كفرها، وبين الفرق المختلف في كفرها ومنها الإباضية التي تنتمي اليها قبيلة بني مزاب. وبين أثر الاختلاف في رواية الحديث السابق ذكره وصيغ وروده في تكفير الطوائف من غيره وما يترتب عن ذلك من أحكام.

ومن خلال ما سبق ذكره، يتبين كيف سخر السجلماسي موسوعيته وإلمامه بعلم الكلام والفقه والحديث والسياسة الشرعية من أجل تناول القضية التي طرحت عليه، وبيان الحكم الفقهي المتعلق بها. كما حقق السجلماسي التكامل بين العلوم بمفهومه الشامل حيث ربط بين مختلف العلوم وكمل بعضها بعضا بطريقة متناسقة ومتوازنة ساهمت في فهم عميق ومتأصل للقضية المعروضة عليه، وعالجها من مختلف الزوايا المعرفية حتى يصير الجواب واضحا صريحا مما يسهل الفهم والاستيعاب، خصوصا وأن الأمر يتعلق بمسألة ذات بعد عقدي وفقهي وسياسي واجتماعي.

**خاتمة:**

تناول هذا البحث حضور التكامل بين العلوم لدى السجلماسي، من خلال دراسة مؤلفه مقالة الصواب في بيان حال بني مزاب. وقد حاول هذا البحث إظهار موسوعية السجلماسي وتضلعه في مختلف العلوم الشرعية من قبيل علم الكلام وعلم الفقه والسياسة الشرعية وعلم الحديث. كما تم إظهار تجليات التكامل بين العلوم المختلفة المتضمنة في مؤلف السجلماسي، وكيف قام هذا العالم بتوظيفها بشكل متناسق ومترابط ومتكامل قصد الإجابة عن المسألة الفقهية والاجتماعية المطروحة عليه.

يتبين من خلال هذه الدراسة أن التكامل بين العلوم رغم حداثة المفهوم كان حاضرا لدى السجلماسي في تأليفه وتناوله للقضايا المختلفة. فهذا العالم الفذ من علماء الغرب الإسلامي بين بجلاء الزخم المعرفي الذي راكمته الحضارة الإسلامية، والقدرة الكبيرة للعلماء المسلمين على التبحر في علوم مختلفة، بل وقدرتهم الكبيرة على خلق تكامل بنيوي ووظيفي بين هذه العلوم لخدمة الإشكاليات المجتمعية المطروحة.

إن نتائج هذه الدراسة تفتح آفاقا معرفية مهمة لتناول التكامل بين العلوم عوض الخوض فقط في التخصصية رغم أهميتها، بل ويظهر الإمكانيات الكبيرة التي يتيحها التكامل بين العلوم في تناول القضايا المعرفية والاجتماعية من زوايا نظر مختلفة بطريقة تتكامل فيها الرؤية المعرفية خدمة لقضايا المجتمع ومساهمة في الاشعاع الحضاري للأمة الإسلامية.

**الهوامش:**

[1]عاشوري، فتيحة. "التكامل المعرفي لعلوم النص مع العلوم الإنسانية". مجلة كلية الإمام الأعظم، مج:45، ع:2، 2023م. ج2/ص266.

[2]محمد، ندى وبرنجي، جميل. "التكامل المعرفي بين العلوم الإنسانية في مواجهة الانحراف الفكري والسلوكي لدى الشباب". مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الآداب والعلوم الإنسانية، مج:28، ع:4، 2020م. ص9.

[3]الجابري، إدريس نغش. "الحضارة الإسلامية والتكامل في بنية التفكير العلمي". مجلة حراء، ع:62، السنة:7(سبتمبر_ أكتوبر) 2011م. ص32.

[4]الحاج، بن زيان. "من تجليات التكامل المعرفي بين العلوم الإسلامية: الصلة بين التصوف وعلم الكلام عند الأشاعرة". مجلة الاستيعاب، مج:5، ع:2، 2023م. ص80.

[5]الغزالي، أبو حامد. ميزان العمل. مكتبة ومطبعة علي صبيح وأولاده. (د.ط)، 1963م/1382هـ. ص93.

[6]البقالي، عادل والعادل، مصطفى. "التكامل المعرفي في التراث العربي: النحو والبلاغة أنموذجا". دورية نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية، ع:11، خريف 2020م. ص36.

[7]العميش، محمد. "ضرورة التكامل المعرفي كمصطلح مشاع بين مختلف العلوم للنمو العلمي والتطور الحضاري". مجلة قراءات للدراسات والبحوث النقدية والأدبية واللغوية، مج:1، ع:3، يونيو 2010م. ص33.

[8]ملكاوي، فتحي حسن. منهجية التكامل المعرفي مقدمات في المنهجية الإسلامية. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية. ط:2، 2016م/ 1437ه. ص291.

[9]البقالي، عادل والعادل، مصطفى. "التكامل المعرفي في التراث العربي: النحو والبلاغة أنموذجا". ص19. (مرجع سابق).

[10]كحالة، عمر رضا. معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية. دار إحياء التراث العربي، بيروت. (د.ط)، 1376هـ/1957م. ج2/ص56.

[11]نسبة للَمَط بالتحريك، رهط من سجلماسة. (انظر: نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، محمد بن الطيب القادري. ج6/ص2175).

[12]الكتاني، إدريس. سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء بمدينة فاس. تح: حمزة بن علي الكتاني. دار الثقافة للطباعة والنشر. ط:1، 1425هـ/2004م. ج2/ص228.

[13]البغدادي، إسماعيل باشا. هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. المكتبة الإسلامية، طهران. ط:3، 1387هـ/1997م. ج1/ص174.

[14]تاويت الطنجي، بن محمد. محاضرات في تاريخ التشريع الإسلامي. دار كريماديس للطباعة، تطوان. (د.ط)، 1961م. ص111.

[15]بروفنصال، ليفي. مؤرخ الشرفاء. ترجمة: عبد القادر الخلاوي. دار المغرب للنشر والتوزيع. (د.ط)، 1397هـ/1977م. ص 220.

[16]القادري، محمد بن الطيب. نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني. تح: محمد حجي وأحمد توفيق. مكتبة الطالب للنشر والتوزيع، الرباط. (د.ط)، 1407هـ/1986م. ج4/ص42.

[17]أعراب، سعيد. القراء والقراءات بالمغرب. دار الغرب الإسلامي، بيروت. ط:1، 1410هـ/1990. ص139-140.

[18]الكتاني، إدريس. سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء بمدينة فاس. ج2/ص34. (مرجع سابق).

[19]القادري، محمد بن الطيب. نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني. ج3/ص215. (مرجع سابق).

[20]الكتاني، إدريس. سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء بمدينة فاس. ج3/ص68. (مرجع سابق).

[21]القادري، محمد بن الطيب. نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني. ج3/ص 361. (مرجع سابق).

[22]الكتاني، إدريس. سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء بمدينة فاس. ج2/ص262. (مرجع سابق).

[23]عيادي، الحبيب. من أعلام المذهب المالكي بتافيلالت: أحمد بن مبارك السجلماسي. مكتبة الإعتصام للنشر والتوزيع، الرشيدية. ط:1، 2013م. ص 162.

[24]المرابط الترغي، عبد الله. فهارس علماء المغرب. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان. ط:1، 1429هـ/1990. ص672.

[25]القادري، محمد بن الطيب. نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني. ج4/ص143. (مرجع سابق).

[26]الكتاني، إدريس. سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء بمدينة فاس. ج1/ص147. (مرجع سابق).

[27]الكتاني، إدريس. سلوة الأنفاس ومحادثة الاكياس بمن أقبر من العلماء بمدينة فاس. ج1/ص171. (مرجع سابق).

[28]المنالي الزبادي الفاسي، محمد. سلوك الطريقة الوارية في الشيخ والمريد والزاوية. تح: عبد الحي اليملاحي. منشورات جمعية تطاون أسمير، مطبعة الخليج العربي، تطوان. (د.ط)، 1433هـ/2012م. ص163.

[29]أطروحة دكتوراه، التراث الكلامي لأحمد بن مبارك السجلماسي اللمطي، جمع ودراسة وتحقيق، الباحث: العلالي، عبد الرحمان، تحت إشراف: د. الشنتوف، محمد، كلية أصول الدين، تطوان، 2018م.

[30]مخطوط محفوظ في المكتبة الوطنية للمملكة بالرباط تحت رقم: ك_1092.

[31]أطروحة دكتوراه، مؤلفات الإمام أبي العباس أحمد بن مبارك السجلماسي (ت 1156هـ) في علوم القرآن، دراسة في الموضوع والمنهج، مع تحقيق رسالته المقالة الوافية في شرح القصيدة الدالية. الباحث: ابللن، مصطفى، تحت إشراف: د. العبقري، توفيق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القاضي عياض، مراكش، 2024م.

[32]نشر بتحقيق وتقديم: دامي، محمد بن عبد الله، مركز الإمام أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرآنية المتخصصة، مراكش، الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، ط:1، 2014م.

[33]مخطوط محفوظ في المكتبة الوطنية للمملكة بالرباط باسم "تقييد في وزن الإعمال" تحت رقم: د_74.

[34]أطروحة دكتوراه، التراث الأصولي لأحمد بن مبارك السجلماسي اللمطي المتوفى سنة 1166هـ، جمع ودراسة وتحقيق. الباحث: العربي العشيري محمد، تحت إشراف: د. سلام، أبريش، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية ابن طفيل، القنيطرة، 2022م.

[35]الحمداوي، رشيد. "تحرير في قول خليل: (وخصصت نية الحالف) لأبي العباس أحمد بن مبارك السجلماسي (1156هـ): تقديم وتحقيق". مجلة قطر الندى، منشورات مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ع:8، 2010م.

[36]القادري، محمد بن الطيب. نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني. ج4/ص42. (مرجع سابق).

[37]القادري، محمد بن الطيب. الإكليل والتاج في تذييل كفاية المحتاج. تح: مارية دادي. (د.ط)، (د.ت). ص190.

[38]كحالة، عمر رضا. معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية. ج2/ص56. (مرجع سابق).

[39]مخلوف، محمد. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. (د.ط)، 1350هـ. ص352.

[40]البغدادي، إسماعيل باشا. هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. ج1/ص174. (مرجع سابق).

[41]علوي حافظي، حسن. "مقالة الصواب في بيان حال بني مزاب، أحمد بن مبارك السجلماسي: تحقيق ودراسة". مجلة هيسبريس تمودا، ع:46، 2011م. ص19.

[42]المرجع السابق. ص20.

[43]مقالة الصواب في بيان حال بني مزاب. ص22_23.

[44]المرجع السابق. ص23.

[45]مقالة الصواب في بيان حال بني مزاب. ص33.

[46] المرجع السابق. ص 27.

[47]المرجع السابق. ص29.

[48]مقالة الصواب في بيان حال بني مزاب. ص29_30.

[49]المرجع السابق. ص30.

[50]مقالة الصواب في بيان حال بني مزاب. ص30_31.

[51]المرجع السابق. ص31.

[52]المرجع السابق. ص31.